



مايو ٢٠٢١

التوقيع على بياض ... الطريق إلى السجن تقرير حول ظاهرة الغارمات في مصر





المقدمة .

تعريف الغارمات .

أسباب ظاهرة الغارمات في المجتمع المصري .

أعداد الغارمات .

مدة الحبس للغارمات .

الضغوط الحياتية التي تتعرض لها الغارمات.

القصص الإنسانية .

الرئيس السيسي وظاهرة الغارمات .

جهود الدولة لمكافحة ظاهرة الغارمات.

دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في حل مشاكل الغارمات .

مساهمة ضباط الشرطة في القضاء على الظاهرة .

كيفية القضاء على ظاهرة الغارمات .

الخاتمة .

قائمة المراجع .

مقدمة .

تتعرض المرأة المصرية لضغوط متنوعة، لعل أبرزها الضغوط الاقتصادية، والتي تندرج تحتها ظاهرة الغارمات أو سجينات الفقر، وتُعتبر ظاهرة الغارمات ذات أبعاد اجتماعية خطيرة، إذ إنها تسلط الضوء على معدلات الفقر بين النساء، والنساء المعيلات للأسر، وتؤدي عواقب الظاهرة إلى تفاقم معدلات التفكك الأسري وتشرد الأطفال.

تأثرت أوضاع المرأة بأوضاع المجتمع الذي تعيش عليه والتطورات الاقتصادية والسياسية الجارية حالياً في مصر حيث تعاني المرأة من الفقر وتدهور مستوى معيشتها ولعل ذلك يرجع إلى وضع المرأة في سوق العمل وقله فرص التعليم ونقص الموارد والتمتع بالخدمات المتاحة أي أن نوعية حياة نساء العالم النامي تعتبر متدنية بالنسبة لنوعية حياة الرجال.

زادت في الأونة الأخيرة فئة النساء اللاتي يقمن باعانة الأسر؛ وذلك نتيجة لغياب الزوج لأي سبب من الأسباب ، الأمر الذي يجعل المرأة المسئولة الأولى والأخيرة عن أسرهما ، وطبقاً لأخر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بلغ عدد الأسر التي ترأسها سيدات ٦ مليون أسرة في تعداد ٢٠١٧. وكانت نسبة الأميات منها ٥٩,١٪ من إجمالي الإناث رؤساء الأسر ، و ٣٩٪ من الأسر الريفية التي ترأسها النساء تعيش في فقر مدقع .

وتعتبر مشكلة الغارمات من النساء ظاهرة اجتماعية منتشرة في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة ؛ حيث تتكرر يومياً داخل الأسرة المصرية بعد انسحاب الزوج العائل من الأسرة لأي سبب ؛ فتتولى المرأة مسئولية الإنفاق ، والتي قد تدفعها للاستدانة لأي السبب عند العجز عن إدارة الموقف ؛ وبالتالي قد تتعرض المرأة الغارمة للعديد من المشكلات النفسية القانونية - الاقتصادية - الاجتماعية الصحية - التعليمية).

وقد كثرت قضايا (سجينات الفقر والغارمات) ، وأصبحت ظاهرة مخيفة يئن منها المجتمع ؛ فهي قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وأيضاً دينية ، وان الفقر والعوز الشديد من أسباب التوقيع على الشيكات ، ونجد أن الأعراف الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في تفاقم هذه المشكلة ، يجب علينا أن نعتزف أن الغرم - أحياناً المرأة البسيطة تحت ضغط نفسي ومادي يدفعها للاستدانة بشكل يفوق قدرتها على السداد ؛ فالألم تسعى لتجهيز أبنائها بشكل قد يكون أحياناً مبالغاً فيه مقارنة باحتياجاتها الحقيقية ؛ لأن التقاليد فرضت تلك المزيادات الواهية التي تفتقر الكثير من الغارمات ، ويكون مصيرهن السجن .

لقد صار عهد الرئيس السيسي نصرة لحقوق النساء ونهضة لهن في كافة المواقع؛ حيث آمن بقدراتهن وبأهمية شراكتهن في البناء والتنمية، ليست المظاهرات وحدها هي حقوق الإنسان التي يجب أن ندافع عنها وننسى باقي الحريات وهي الحق في التعليم والعيش بسلام وغيرها من الحقوق

تعريف الغارمات .

مفهوم الغارمات : السيدة التي دخلت السجن بسبب توقيع إيصالات أمانة للتجار نتيجة شراء أجهزة أو ما شابه بالقسط وتعثرت في السداد في الوقت المحدد ودخلت على إثر ذلك السجن لفترات طويلة قد تصل لعدة سنوات وهن يختلفن عن سجينات القتل أو المخدرات أو الأاداب أو السرقة .



مصطلح الغارمات يطلق على السيدات اللاتي لجأن للاستدانة لمساعدة أسرهن على تحسين الظروف الاقتصادية وتخفيف الفقر، ولم يستطعن السداد في الوقت المحدد، مما تسبب في دخولهن السجن لفترات طويلة.

أسباب ظاهرة الغارمات في المجتمع المصري .

النساء العائلات لأسرهن هن اللاتي يتولين بصورة دائمة مهمة الإنفاق على أعضاء الأسرة ورعايتهم اجتماعياً واقتصادياً ، ويندرج تحت هذا التعريف الأرامل والمطلقات والمهجورات ، كما يشمل زوجات أزواج مرضي أو معاقين أو مسجونين أو عاطلين عن العمل أو يرفضون الإنفاق على أسرهن ، وقد لجأ عدد من السيدات إلى الاستدانة والاقتراض لتلبية متطلبات حياتهن، إلا أن بعضهن لم يستطعن سداد الدين، فتم سجنهن.

وهناك أسباب رئيسية لحدوث تلك الظاهرة، أولها الاستدانة لشراء مستلزمات الزواج لأحد أبنائها، والتعثر في سداد أقساط تلك المستلزمات، مما يؤدي إلى سجن السيدة لعدم قدرتها على السداد.

يلقي ارتفاع تكاليف الزواج بظلاله القاتمة على المجتمع المصري، إذ انه لا يؤثر في تأخر سن الزواج لملايين الشبان والشابات المصريين فحسب، بل يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير.

ومن بين الأزمات التي أفرزها هذا الارتفاع "الجنوني" في متطلبات الزواج، هو اضطرار آلاف النساء إلى الحصول على قروض غير آمنة، لشراء سلع استهلاكية "مبالغ بها" و"غير ضرورية"، وقادهن ذلك في نهاية المطاف إلى غياهب السجن.

إن الجهل يلعب دوراً محورياً في أزمة الغارمات، فأولئك السيدات من جهة تسيطر عليهن أعراف وتقاليد مجتمعية بالية، تدفعهن إلى التقليد الأعمى، حتى لا يتم التقليل من مكانتهن الاجتماعية."

السبب الثاني : حرق البضاعة وهنا تقوم السيدة بشراء سلعة بثمن يكون في الغالب مبالغ فيه نظير قسط شهري وتقوم على الفور بحرق السلعة أي بيعها بثمن بخس للاستفادة من السيولة النقدية لقضاء حاجة ماسة لديها ويحد تعثر في سداد الأقساط

وثالث تلك الأسباب يتمثل فيما يعرف "بالضمانة"، حيث تضمن السيدة أحد أقرانها في التقسيط، وحين يتعثر الطرف الأول عن السداد يصير الضامن غارماً وتتم مقاضاته. وكثيراً ما يصيب هذا النوع السيدات. وبمجرد دخول الغارمات السجن يواجهن العديد من الضغوط الحياتية، سواء على الصعيد النفسي أو ضغوط خاصة بعلاقاتهن داخل السجن، أو ضغوط تواجه أسر الغارمات إذا كن العائل الوحيد للأسرة.

السبب الرابع : تكون المرأة الغارمة تعول أسرة نظراً لمرض الزوج ، مما يدفعها إلى شراء مستلزمات الأبناء من : مأكلاً وملبس ومشرب وتعليم والاستدانة وبالتالي يحدث العجز عن السداد .

وبمجرد دخول الغارمات السجن يواجهن العديد من الضغوط الحياتية سواء على الصعيد النفسي أو ضغوط خاصة بعلاقاتهن داخل السجن أو ضغوط تواجه أسر الغارمات إذا كن العائل الوحيد للأسرة.

أعداد الغارمات .

لا توجد إحصائية دقيقة بأعداد الغارمين في مصر، ووفقاً لتقديرات رسمية تصل أعداد الغارمات المسجونات إلى ٣٠ ألف سجين غارمة، وهو ما يمثل نسبته ما بين ٢٠ - ٢٥ % من السجناء في مصر.

في ظل دخول غارمين جدد إلى السجن بشكل يومي، وانتشار هذه الظاهرة في المحافظات الأكثر فقراً، تتزايد الأعداد بشكل يومي

وجاء انتشار فيروس كورونا ومخاطر فقد الكثير من الأسر لمصدر دخلها، ليزيد أعداد الغارمين فقد أشارت الإحصاءات إلى أن أكثر من ٩٠٪ من السجينات الغارمات تكون السيدة المحكوم عليها ضامنة لزوجها، ما يعنى سجنًا عائليًا للأسرة ودفع الأطفال إلى التشرد والحياة بلا عائل، ما حول الأمر إلى أزمة كبرى كفيلة بتدمير الأبناء وانحرافهم.

مدة الحبس وأماكن ظاهرة الغارمات .

تتراوح مدة حبس الغارمات بين ٣ سنوات حتى ١٠ سنوات ، ربما نظير مبلغ زهيد لا يربو عن بضعة الالاف من الجنيهات .

تنتشر ظاهرة الغارمات في الريف والمناطق العشوائية بكافة محافظات مصر ، وتتصدر محافظات الاسكندرية والقاهرة و الفيوم أعداد الغارمات .

الضغوط الحياتية التي تتعرض لها الغارمات.

تعاني الغارمات من العديد من الضغوط مروراً بدخولهن السجن حتى الإفراج عنهن ويمكن استعراض تلك الضغوط كما يلي :-

الضغوط الحياتية التي تتعرض لها الغارمات داخل السجن : تواجه الغارمات مشكلات عديدة منذ التوقيع على إيصالات الأمانة وارتكابها لجريمة عدم سداد تلك الإيصالات إلى وقت الحكم بالعقوبة ، كما تواجه مشكلات أخرى بعد المحاكمة وأثناء مدة العقوبة ، وتختلف هذه المشكلات من سجين لأخرى حسب طبيعة شخصيتها والمدة التي تقضيها في السجن وظروفها الأسرية والمجتمع المحلي التي تعيش فيه .

ومن الضغوط الحياتية التي تتعرض لها الغارمات أثناء وجودهن بالسجن :

الضغوط الداخلية التي تعاني منها الغارمات : (ضغوط نفسية ، ضغوط خاصة بعلاقاتهن داخل السجن ، ضغوط خارجية) خارج السجن ، ضغوط تواجه أسر الغارمات)

الضغوط التي تتعرض لها الغارمات بعد الإفراج عنهن -

الضغوط الاجتماعية :- ترتبط بالمشكلات المادية ومن تلك الضغوط تأتي المشكلات الأسرية التي تواجهها المفرج عنها فقد تجد أسرتها قد تفككت وتشتت وقد يحدث طلاق أو انحراف الأبناء ، مما يؤدي إلى فقدانها الثقة بنفسها .

هناك مظاهر قد تؤدي لإحداث ضغوط اجتماعية للغارمات المفرج عنهن تتمثل فيما يلي

الشعور بالغبية : أول مشكلة تواجه الغارمات المفرج عنهن وذلك لحدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية طرأت على المجتمع ، ولغيابهن مدة طويلة وتعود أسرهن على عدم وجودهن ، مما يزيد احساسهن بالندم على ما ارتكبتنه في حق أبناءها وأسرتها التفكك الاسري :- قد يحدث في بعض أسر الغارمات تفكك أسرى أو انفصال ، وقد ينحرف الأبناء نتيجة لعدم وجود من يرعاهم أو يهتم لأمرهم من مال واهتمام ،

نظرة المجتمع السلبية للمفرج عنها : تضمن نبيذ المجتمع وعدم الثقة بها ، خاصة في جرائم الأموال العامة ، حتى لو تم سداد الدين وتبرئتها ، فالمجتمع يعتبر الغارمات عار لا بد من التخلص منه وتجنبه ، مما يؤثر عليهن فتتكون افكار وافعال ضد المجتمع .

الشعور بالعزلة :- والذي يؤدي إلى احساس الغارمات المفرج عنهن بالعزلة عن أسرتها والمجتمع ، ويؤدي إلى عدم قدرتهن على تكوين علاقات حيث يتخوف الناس منهن مما يدفعهن للهروب النفسي أو ارتكاب جرائم ضد المجتمع .

مشكلة التكيف الاجتماعي : أن وصمة الإجرام التي يصف بها المجتمع المحكوم عليه تعرض الغارمات وأسرهن إلى الكثير من المضايقات الاجتماعية التي تتمثل في الإيذاء وجرح الكرامة بالإضافة إلى عزلهن اجتماعية كما أن الضغوط الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن ترتبط بالعلاقات بينهن وبين أسرهن وبينهن والمجتمع الذي يعيش فيه وهذا يمثل ضغوط قد تؤدي إلى سوء توافقين اجتماعيا - بعد خروجه من السجن .

الضغوط الاقتصادية - وتتمثل هذه الضغوط في الآتي :

مشكلة البطالة والفقير :- يعتبر الفقر عائق في طريق المفرج عنهن ، فبعد خروجهن من السجن تواجه الغارمات قلة الدخل وفقدان الوظيفة وتصبحن قوة معطلة . تعذر الحاق المفرج عنهن من الغارمات بالأعمال الحكومية أو الأهلية .

علم قدرة الغارمات المفرج عنهن على اشباع احتياجاتهن المادية : نتيجة لظروفهن المادية والاقتصادية الصعبة ، لذلك قد تلجأ إلى الشيكات للحصول على المال .

الضغوط النفسية :- قد تواجه الغارمات المفرج عنه تفور من جانب المجتمع حيث ينظر اليها أفراد المجتمع باعتباره محرمت ، وتعلق سبل العمل أمامهن ولعل ابرز المشكلات التي تواجه الغارمات المفرج عنهن الشعور بالقلق ، وانعدام الثقة بالنفس ، وعدم الشعور بالأمن نتيجة الرفض المجتمع إقامة علاقات وصدقات اجتماعية .

القصص الإنسانية .

هناك حالات كثيرة مشابهة، إذ تحول الأمر في مصر إلى ظاهرة خطيرة يصعب حصرها في أرقام، نظرا لحدوثها باستمرار.

أحد الغارمات البالغة من العمر ٦٣ عاما، أرملة ولديها ستة أبناء، وهي متهمة بقضية إيصالات أمانة ومحكوم عليها بالسجن لمدة عامين.

حالتها كحال أى أم مصرية بلا عائل وبدون مصدر رزق، سعت لتجهيز إحدى بناتها للزواج، فكانت توقع على إيصالات أمانة ، لكن مع ضيق الظروف المعيشية، تعثرت في سداد الأقساط فتراكمت عليها، فتقدم الدائن بشكوى ضدها هي وابنها، وحُكم عليها بالسجن لمدة عامين، وكانت قيمة الدين ٥٥٠٠ جنيه مصري.

وتروي آخري أن " حكما صدر ضدي بالسجن لمدة ١٦ عاما، لاستدائني لإجراء عملية جراحية في عين ابني. لكن بفضل تدخل جمعية رعاية أطفال السجينات خرجت بعد ستة أشهر فقط في السجن".

السيدة نفسية محمد إبراهيم، أصبحت ابنتها الكبرى عروسة تستعد لزفافها، بدأت تجهزها رغم ظروفها المادية الصعبة، واشترت بعض الأجهزة الكهربائية لها بالتقسيط، وبعد فترة عجزت عن السداد، فجأة تعثرت ظروفها خاصة بعد مرض زوجها وعدم قدرته على مواصلة عمله، وتأخر حالتها الصحية أيضاً بحكم تقدمها في العمر وتجاوزها سن الـ ٦٠ عامًا، وتراكت عليها الديون وبدأ يطالبها صاحب الإيصالات بالدفع أو الحبس.

اضطرت السيدة الستينية، لبيع بيتها لسددا قيمة المبلغ الذي وضعه صاحب الإيصالات في الورق قبل تقديمه للنيابة: «الوصل كان بـ ١٠ آلاف جنيه فجأة لاقيته ٧٠ ألف ومضطرة أدفع، بعث البيت اللي كنت وراثه عن أبويا وسددت المبلغ وروحت أنا وجوزي وأولادي لإحدى المدن الجديدة واشتغلنا حراس أمن"، بعد فترة رفع صاحب الإيصالات وصل آخر بمبلغ قيمته ٣٠ ألف جنيه بدلاً من المبلغ الأصلي الذي كان لا يتعدى الـ ٨ آلاف جنيه وعجزت عن الدفع، راح ابني وضمني في السداد ومقدرش يسدد فحكمت علينا المحكمة أنا بتلات سنيي وابني سنة ونص وبدأنا في تنفيذ الحكم.

الرئيس السيسي وظاهرة الغارمات .

يقوم الرئيس عبدالفتاح السيسي بدور هام وفعال للقضاء على ظاهرة الغارمات ، فنجد مبادرة السيد الرئيس "سجون بلا غارمين" والتي استهدفت فك كرب الغارمات وسداد مديونياتهن، من خلال ٤٢ مليون جنيه تم رصدها من أموال صندوق تحيا مصر دعماً للمبادرة وحفاظاً على كيان الأسرة.

كما وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي، في كلمته خلال حفل تكريم المرأة المصرية والأم المثالية ٢٠٢١، وزارة المالية بدراسة واتخاذ ما يلزم من إجراءات للقضاء على ظاهرة الغارمات، وإطلاق ما يلزم من مبادرات في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات المعنية.

التاريخ والمناسبة	عدد الغارمات	الجهة المستولة	المبلغ المدفوع
أغسطس ٢٠١٣	٤٨ غارمة	القوات المسلحة	٣ مليون جنيه
فبراير ٢٠١٥	١١٠٠ قضية	مبادرة "مصر بلا غارمات"	١٢ مليون جنيه
٢٠١٦	١٤٠٠ غارم وغارمة	صندوق "تحيا مصر"	١٢ مليون جنيه
يونيو ٢٠١٨،	٩٦٠ غارماً وغارمة	مصر بلا غارمين وغارمات	٣٠ مليون جنيه.
٢٣ يوليو ٢٠١٩	٦٨٣ غارماً وغارمة	صندوق "تحيا مصر"	١٨ مليون جنيه
٢١ مارس ٢٠١٩	سداد ديون ٧٠ غارمة	صندوق "تحيا مصر"	١١ مليون جنيه

			مناسبة عيد الأم
٤٢ مليون جنيه	صندوق "تحيا مصر"	سداد ١٤٥٠ غارمة	مارس ٢٠٢١ تكريم المرأة المصرية

أن مبادرة الرئيس تعكس عدة أمور منها مدى عمق علاقة رئيس الدولة بشعبه وشعوره بالأزمات التي يمر بها المواطن.

أكدت احترام المجتمع للمرأة وتقديره لدورها وأهمية تواجدها وسط أسرته لتربية أبنائها وعلى سعي الدولة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وأن الدولة لديها برامج للحماية الاجتماعية.

تعمل الدولة بكافة الطرق في القضاء على تلك الظاهرة، سواء بدراستها أو بدعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وحمايتها من الوقوع في براثن الدين. ولتكتمل تلك المنظومة لا بد من مجابهة كل مؤسسات الدولة لتلك الظاهرة، وخاصة الإعلام فيما يتعلق بدحض البعد الثقافي، والذي يتمثل في المغالاة في تجهيز الفتيات خاصة في الريف والصعيد، بالإضافة إلى توافر المظلة التشريعية من خلال سرعة إصدار القانون الخاص بالعقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحريات في الجرائم البسيطة والغرامات، والذي تم تقديمه للبرلمان في عام ٢٠١٧، ويعتبر بمثابة حل تشريعي لقضايا الغرامات

جهود الدولة لمكافحة ظاهرة الغرامات.

قامت الدولة بالعديد من الجهود لحل هذه الأزمة:

برامج تعاون مع المجلس القومي للمرأة لتشغيل السيدات عن طريق مشروع (مستورة)، وفيه يتم تقديم أدوات الإنتاج للأسرة حتى يكون لديها مصدر دخل، وكى لا تضطر إلى الاستدانة.

وزارة التضامن تسعى لتحقيق شعار (مصر بلا غارمين) وتعمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام، من أجل تحقيق هذا الهدف.

الدولة قررت الوقوف خلف هؤلاء النساء الغارمات لإعادة الأمل إليهن وإلى أسرهن، حيث أطلق الرئيس مبادرة "سجون بلا غارمات"، لعودة الغارمين والغارمات لأسرهم والحفاظ على كيان الأسرة المصرية، والتوجيه بدمجهم وتمكينهم اقتصادياً عبر مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، بحيث يتحول الغارم إلى فرد منتج في مجتمعه، مع توعيته قانونياً.



اللجنة الوطنية^١ لرعاية الغارمات ونجح في فك كرب أكثر من ٦٠٠٠ غارم وغارمة.

ومع حلول عام ٢٠١٥، بدأ في الأفق وجود خطة بديلة ومعالجة جذرية لمشكلة الغارمات، فعملت الدولة على ثلاثة اتجاهات متكاملة:

أولها: هو استمرار العفو عن الغارمات وخروجهن في المناسبات الرسمية، وذلك لتقليص الظاهرة والحد من تزايد أعداد الغارمين، وفي هذا الاتجاه تمت العديد من المبادرات الرئاسية، كان أولها "مبادرة مصر بلا غارمين" عام ٢٠١٥، وكانت تلك المبادرة بمثابة الضوء لبعض المؤسسات الأخرى في الالتفات إلى الظاهرة. وفي عام ٢٠١٨، انطلقت "مبادرة سجون بلا غارمين وغارمات"، بتوجيه من الرئيس عبدالفتاح السيسي، وقد أولى صندوق "تحيا مصر" اهتمامًا خاصًا لهذا الملف، حيث عمل على تنفيذ عدة محاور رئيسية منها: الدعم الاجتماعي، والرعاية الصحية، والتمكين الاقتصادي، ودعم التعليم والتدريب. لتلك الفئات الأكثر احتياجًا. وقد تم رصد ما يقرب من ٣٠ مليون جنيه لتنفيذ تلك المبادرة، بالإضافة إلى الإفراج عن ٦٤٠٠ حالة من مختلف السجون حتى عام ٢٠١٩.

كما كان للصندوق تجربة سابقة، حيث تم رصد مبلغ ١٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٦ ل فك كرب ما يقرب من ١٤٠٠ غارم وغارمة. ويعمل الصندوق كذلك على دعم المشروعات الصغيرة، وإطلاق العديد من المبادرات التي تمكن الأسرة من إيجاد دخل مناسب لها، ويحميها من الوقوع في الدين. مثل "مبادرة دكان الفرحة" لتجهيز الفتيات الأولى بالرعاية، ورفع العبء عن كاهل أمهاتهن، لا سيما أن العديد من قضايا الغارمات تكون نتيجة استئانة الأم لتجهيز ابنتها. وقد كلف الرئيس الصندوق بتجهيز ٢٠٠٠ فتاة ضمن تلك المبادرة.

الاتجاه الثاني: هو دراسة الظاهرة ومعالجتها، والوقوف على أسبابها، خاصة وأن لها أبعادًا ثقافية واجتماعية واقتصادية. وبهذا الصدد تم تشكيل اللجنة بناء على تكليف السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، وذلك لما تشغله هذه القضية من اهتمام رئاسي على التشديد على حوكمة سداد الديون للغارمين واتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية المواطنين غير القادرين من الاستئانة.

وقد تم عقد أول اجتماعات اللجنة في يوليو ٢٠٢٠، بممثلين من الوزارات والجهات المعنية بقضايا الغارمات، وتهدف اللجنة لرعاية الغارمين والغارمات، بالإضافة إلى تحديد التعريف الخاص بالغارمين والغارمات ووضع الاستراتيجية والخطط القومية للسياسات الخاصة بهم وإجراء التعديلات اللازمة على التشريعات الخاصة بتلك الفئة، كما ستقوم اللجنة بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للحصر الدقيق للمستحقين لضمان عدم ازدواجية سداد المديونية من أكثر من جهة، وربطها بالجهات ذات الصلة.

^١ اللجنة الوطنية لرعاية الغارمين والغارمات، تضم في عضويتها ممثلين من التضامن، ووزارة الداخلية، العدل، الأوقاف، والاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، وزارة التنمية المحلية، وزارة الإعلام، التربية والتعليم والتعليم الفني، التعليم العالي، وممثل الأزهر الشريف وصندوق تحيا مصر وبنك ناصر الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ممثلي عدد من الجمعيات الأهلية.



كما تهدف اللجنة لتوحيد جهود الجمعيات والمؤسسات الأهلية والدينية العاملة على سداد ديون الغارمين والغارمات، وإعداد حملات توعوية لتعزيز ثقافة الاستهلاك الرشيد، والتوعية من أضرار اللجوء إلى السلف والاقتراض غير الآمن خاصة بالقرى الأكثر فقرًا.

الاتجاه الثالث: ويتمثل في دعم الغارمات بعد خروجهن ومواجهة الحياة حتى لا يرجعن للسجن مرة أخرى، بجانب دعم المعيلات للأسر من النساء حتى لا تضطرن لخوض تلك التجربة.

فعلى الجانب الاقتصادي بذلت الدولة المصرية العديد من الجهود بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أعطى القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حوافز وإعفاءات وامتيازات ضريبية استفادت منها النساء بشكل كبير. وبناء عليه وبحسب الهيئة العامة للرقابة المالية، فقد استحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ عدد المستفيدات من النساء في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نحو ١,٩٧ مليون مستفيدة بنسبة ٦٣,٧٤٪، وبأرصدة تمويل قدرها ٨,١٩ مليارات جنيه، ساهمت تلك الأرقام -إلى حدٍ كبير- في تعزيز النمو الاقتصادي للمرأة، والحد من وطأة الفقر، الذي يعرض فئة عريضة منهن إلى الاستدانة ومن ثم دخول السجن.

كما تم إطلاق برنامج "مستورة" من خلال بنك ناصر الاجتماعي، حيث تم تقديم برامج تمويلية للمرأة بهدف تحويل المرأة من متلقية للدعم إلى عنصر فعال وطاقمة منتجة، وقد تم صرف ٣٢٠ مليون جنيه، لأكثر من ١٩ ألف مستفيدة، بالإضافة إلى تخصيص ٣٠٠٠ قرض من قروض مستورة للسيدات من ذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهن في الحياة الاقتصادية.

وعلى صعيد الرعاية الاجتماعية تستفيد النساء من ٨٩٪ من برامج الحماية الاجتماعية، وقد غطى التأمين الاجتماعي حوالي ٤٢٦ ألفًا بمبلغ ١٦٤ مليون جنيه مصري حتى مارس ٢٠٢٠.

وللنساء الأكثر احتياجًا، فقد بلغ عدد الأسر المسجلة على قواعد بيانات "تكافل وكرامة" والضمان الاجتماعي حوالي ٦,٥ ملايين أسرة، بالإضافة إلى صرف ٦٥ مليون جنيه مصري كنفقة لـ ٣٨٩ ألف امرأة مصرية.

دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في حل مشاكل الغارمات .

أهتمام الدولة بملف الغارمات خلال الآونة الأخيرة كان بمثابة حافز للجمعيات والمنظمات الأهلية لمساعدتهن على الخروج من أزمتهن، عبر تسديد ديونهن بجهود أهلية، وهو ما كان مقدمة لتكوين ما يشبه قاعدة بيانات حول أعدادهن في بعض المحافظات لتوجيه أهل الخير إليهن ومساعدتهن

جمعية "أبناء السجينات"، ساهمت الجمعية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٠ في فك كرب ١٥٠٠ غارمة.

مؤسسة مصر الخير، قامت المؤسسة بفك أسر ٨٠ ألف غارمة خلال عام ٢٠٢٠.

حملة "خلاوص لسة"، التي أطلقتها المؤسسة هدفها مساعدة ٢٠٠٠ أم غارمة، ويشارك فيها فنانون ورياضيون وإعلاميون، وتلقى الحملة رواجًا كبيرًا، وستدعم السيدات الغارمات بعد خروجهن من السجن من أجل لم شمل الأسرة.

بيت الزكاة والصدقات المصري، أعلن من جانبه عن الاتفاق مع النيابة العامة على الآلية التي سيتخذها للإفراج عن الغارمين والغارمات، وعددهم ٢٠٠ حالة، ورسد المبالغ اللازمة للإفراج عنهم، وتقدر بـ ٣,٥ مليون جنيه، كدفعة أولى.

مساهمة ضباط الشرطة في القضاء على الظاهرة .

رغم الأعباء والتحديات الكبرى لرجال الأمن وجهودهم لمواجهة المخاطر والقضاء على الإرهاب، لم تنس وزارة الداخلية دورها الخدمي والاجتماعي والإنساني لمساعدة المصريين، عبر تبني العديد من الحملات والمبادرات الإنسانية والاجتماعية

قام النقيب أحمد شاکر الضابط بقسم شرطة البساتين فور علمه بحالة السيدة التي تم الحكم عليها غيابيا بالحبس ٣ سنوات لعدم قدرتها على سداد قيمة الحكم بجمع ٥ آلاف جنيه من ضباط القسم لصالح هذه السيدة للإفراج عنها.

النقيب طارق عنتر، معاون مباحث قسم شرطة أوتيج بمديرية أمن أسيوط.

بدأت القصة بمناشدة أصدقائه بالسجون العمومية، للتواصل معه بشأن مساعدة للحالات الغارمة لفك أسرهم، وإخراجهم من السجون بسبب الديون قبل عيد الفطر، حتى يتمكنوا من قضاء العيد بين أبنائهم، في إطلاق مبادرة الإفراج عن الغارمات والتي أعلن عنها أحد ضباط الشرطة في عام ٢٠١٥ لمساعدة المتعثرين ماديا الذين وضعوا خلف القضبان بسبب ظروفهم الاقتصادية الصعبة وحساباتهم الخاطئة، حيث دعى لها ضابط شرطة برتبة نقيب يدعى محمد جمال صاحب، واستجاب لها أغلب أبناء القطاع الأمني.

منتصف العام الماضي، تبرع عدد من ضباط الشرطة بقطاعات وزارة الداخلية، بجزء من رواتبهم لسداد ديون الغارمات من نزيلات السجون المصرية، كما قامت الوزارة بالتنسيق مع مؤسسة "أمان الخير" والجمعيات الخيرية بسداد ديون عدد كبير من الغارمين والغارمات المحبوسين بعد عمل حصر بحالاتهم، وسددت تلك الجمعيات بالفعل الديون عنهم.

حقوقيون ثمنوا تحركات ضباط وزارة الداخلية، واعتبروها خطوة جديدة في زيادة التلاحم الشعبي، ومواقف نبيلة جديدة يسطرها الضباط في سجل الشرف لجهاز الشرطة المصري.

كيفية القضاء على ظاهرة الغارمات .

- تنظيم دورة للمقدمات علي الاقتراض، يتم فيها شرح كل الإجراءات، وتحاط المقترضات علمًا بكل ما يمكن ان يترتب علي تقاعسهن في سداد القرض من مشكلات، ووضع بعض الحلول للمتعثرات في سداد القروض.
- وضع تشريع جديد يستند علي مبادئ إنسانية، وضبط سوق الائتمان غير الرسمي. بقانون يضع حد اقصي للاقتراض الصغير، مع ضرورة وضع سبل لمنع الاستغلال عن طريق ايصالات الأمانة أو الشيكات، وتوفير الضمانة المدنية للسداد (من خلال الجمعيات الأهلية).

- طالب مركز البحوث الجنائية والاجتماعية التابع لوزارة التضامن الاجتماعي، بإقرار عقوبات بديلة عن السجن في قضايا الغارمين، وكذلك تخصيص مؤسسات عقابية للغارمين بدلاً من السجنون يقوم فيها الغارمون بتعلم بعض الحرف والصناعات اليدوية والعمل بها لتسديد ديونهم.
- تفعيل دور الإعلام في التوعية بعدم الانسياق وراء الأنماط الاستهلاكية لتخفيف العبء المادي عن الأسرة، ودراسة الخصائص النفسية والاجتماعية والاقتصادية للغارمين خاصة الفئات الأكثر هشاشة مثل: المرأة في العشوائيات .
- استبدال عقوبة أخرى بعقوبة الحبس للغارمات والغارمين على أن تكون عقوبة الغرم هي القيام بخدمة اجتماعية مدفوعة الأجر بشكل رمزي، يؤديها الغارم أو الغارمة لمدة محددة، بحيث ينقسم الأجر إلى جزء لسداد الدين وآخر يورد لخزينة الدولة، معتبرين أن هذه العقوبة ستسهم في محو عار السجن والحبس عن الغارمين وأسرهم، من الذين يعانون من العقوبات القانونية المعتادة التي تزيد أوضاعهم سوءاً.

الخاتمة .

قضية السجينات الغارمات قضية مجتمعية ذات أولوية كون هذه القضية من المشاكل المزمنة التي تعكر صفو الأمن الأسرى والاجتماعي. ظاهرة والغارمات أصبحت ظاهرة اجتماعية تؤرق المجتمع، وتكشف عن خللاً جسيماً في بنيته، وتبرز لنا مشكلة الغارمات مدي الأمية المالية للمرأة المصرية ، وقلة الوعي بالأوراق القانونية التي يتم التوقيع عليها، وكذلك المبالغة في مطالب الزواج، التي تضغط على الأسرة للاستدانة، ولقد أثارت أرقام وإحصاءات تداولها مسئولين حكوميين حول واقع تعثر النساء في سداد القروض الشخصية، مخاوف من استمرار الظاهرة، وتأثيراتها السلبية على الاستقرار الأسري والاقتصادي والاجتماعي ، وذلك له اثار يتحملها في الاغلب النساء والاطفال.

تصاعد الأزمة وارتفع أعداد "الغارمات" لمستويات غير معهودة، دفع الحكومة المصرية إلى التحرك، أخيراً، بناء على توجيهات أصدرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال حفل تكريم المرأة المصرية والأم المثالية، وواكبت هذا التحرك الحكومي، مساع برلمانية ومجتمعية حثيثة لمواجهة هذه الأزمة.

شهدت سنوات حكم الرئيس عبدالفتاح السيسي، اهتماماً كبيراً بأزمة الغارمات، اللاتي فقدن حريتهن لضيق أحوال المعيشة، فأطلق مبادرة "مصر بلا غارمين وغارمات"، عبر صندوق "تحيا مصر"، الذي خصص ٣٠ مليون جنيه لعلاج المشكلة، وتمكن من فك كرب الكثير من الغارمين.

تعتبر مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي للغارمات إنجازاً يؤكد البعد الاجتماعي والإنساني لثورة ٣٠ يونيو ولصندوق تحيا مصر في اهتمامه بالمواطنين الأكثر ألماً، وقد جاء قرار الرئيس السيسي إدراك كبير لحجم المعاناة للأسرة المصرية التي تعولها امرأة، خاصة أن بعض هؤلاء النساء قد يسجن بسبب مبالغ مالية زهيدة لا تتعدى آلاف الجنيهات.

إن مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي للإفراج عن الغارمين والغارمات تعد نقطة فارقة ومهمة في حياة الكثير من الأسر المصرية الذين عادوا إلى أسرهم بعد فترة غياب قضوها داخل جدران السجنون.



لابد من إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تتعلق بهذا النوع من المخالفات واعتماد مشروع القانون الذي يقضي بإلغاء عقوبة الحبس أو السجن، في قضايا الغارمين بناء على رأفة القاضي وتقديره، واستبدالها بالتشغيل في أعمال تتعلق بالمنافع العامة، في جهات بعيدة عن السجن.

قائمة المراجع.

- أبو زيد أسماء (٢٠١٨) . دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الحماية الاجتماعية للنساء الغارمات من منظور خدمة الجماعة القاهرة . مجلة الخدمة الاجتماعية . العدد ١٩ الجزء السادس
- عبد الرحمن حسن (٢٠١١) . تقدير احتياجات الفقراء الغارمين كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياتهم بحث منشور بمجلة الأخصائيين الاجتماعيين . ع ٥٦ . القاهرة
- الاتحاد العام لنساء مصر دراسة (٢٠١٧) . مشكلة الغارمات، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، ٢٠١٧).
- فضل محمد حامد (٢٠٢٠). تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأبناء السجينات الغارمات. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية ، ٤٩ (١). ٢٣-٦٠.
- عنود محمد الحسنات : العوامل المؤدية للجوء الغارمات نحو الأقتراض وعلاقتها بالوصم الاجتماعي ، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر العدد ١٨٨ ، أكتوبر ٢٠٢٠
- ياسمين على عثمان : فاعلية المشروعات الاجتماعية في تحسين حياة الغارمات ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم العدد ١٩ ، ٢٠١٨ ، ياسر خليل : المبالغة بتكاليف الزواج تقود النساء إلى "الأقفاس الحديدية" ، مجلة النهار العربي

<https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world/egypt-sudan/23032021012011677>

آلاء برانية :اتجاهات متوازية: نحو تغيير وضع الغارمات في مصر ، المركز المصري للدراسات الاستراتيجية <https://www.ecsstudies.com/14430>